اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٨٠	١٢٩٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

قانون النفط بين الانفراج الاقتصادي ومخاوف عقود المشاركة في الإنتاج

يناقش مجلس النواب خلال الفترة القادمة قانون النفط الذي صادق عليه مؤخرا مجلس الوزراء ،في خطوة سياسية واقتصادية وصفها المراقبون بالمهمة حيث يتم على أساسها تقسيم الإيرادات النفطية بين ابناء الشعب العراقي على وفق عدد السكان في المحافظات ، فضلاً عن العمل على زيادة انتاج النفط ، و المساهمة في تسوية نزاعات محتملة على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم يقدر بـ (١١٥) مليار برميل فضلاً عن احتياطات محتملة تبلغ ٢٥٠ مليار برميل .

بغداد / جليل وادي

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قال ان الثروة النفطية ستشكل دعامة راسخة لوحدة العراقيين وتعزيز بنائهم الاجتماعي ، وهو ما اكده ايضا وزير التخطيط علي بابان من ان هذا القانون سيضيف بعدا حقيقيا وعمليا لوحدة الشعب العراقي فيما اعتبر نائب رئيس الوزراء برهم صالح الذي رأس اللجنة التي صاغت مسودة القانون مصادقة الحكومة بمثابة انفراجة رئيسة في اطار التحول السياسي والاقتصادي في العراق ، مشيرا الى أن القانون الجديد ينهي عقودا من السيطرة المركزية الزائدة على الصناعة النفطية التي كانت عائقا أمام تطوير هذا القطاع الحيوي.

يشار الى ان هذا القانون في حالة إقراره من البرلمان، فإنه سيكون أول قانون للنفط في العراق، منذ نحو ٣٥ عاماً، حيث سيسمح أول مرة بطرح التعاقدات على شركات نفط أجنبية. خاصة ان العراق بحاجة ماسة للاستثمارات الاجنبية لانعاش اقتصاده المدمر الذي يعتمد بدرجة كبيرة على ايرادات صادرات النفط.

يذكر أن العراق ينتج ٢,٢ مليون برميل يومياً، ويصدر إلى الخارج ١,٧ مليون برميل فقط ، وهو رقم متدن جداً بالمقارنة مع القدرة التصديرية السابقة، التي كانت تتراوح بين ٢,٥ و ٣,٥ ملايين برميل يومياً ، بسبب الوضع الأمني المتدهور في البلاد.

واكدت وزارة النفط أن القانون ينطوي على عوامل مشجعة للشركات النفطية العالمية على الاستثمار في هذا القطاع ، الذي تحتاج بنيته التحتية إلى إعادة ترميم شاملة تتطلب استثمار مليارات الدولارات .

ومع ذلك يواجه القانون الجديد بانتقادات واسعة ،حيث حذر البعض من إمكانية استثمار مواده بطريقة تعطي الشركات الأمريكية أفضلية على سواها ، لكن وزير التجارة عبد الفلاح السوداني نفى أن يكون للشركات الأمريكية أفضلية على صعيد الاستثمار في ثروة البلاد من (الذهب الأسود) مشيراً إلى ان الشركات الامريكية ستتقدم بالعروض أسوة بغيرها ، وسيختار العراقيون العرض الأفضل، آخذين بالحسبان خبرة تلك الشركات.

وبهذا الصدد قالت عامرة البلداوي عضوة اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب أن جميع الشركات الأجنبية موضع ترحيب في العراق ،إلا أنها اكدت أن الشركات الأمريكية "تمتلك الخبرة اللازمة لدخول هذه السوق.

وحذر خبراء من تبني قانون النفط صيغة عقود المشاركة بالإنتاج ،اذ تسمح هذه الصيغة للبلد المعني بأن يحتفظ بملكيته القانونية لنفطه، لكنها تعطي حصة من الأرباح إلى الشركات الاجنبية التي تستثمر في البنية التحتية. وقالوا انه في حال تبني هذه الصيغة سيكون العراق أول من يطبقها على صعيد منتجي النفط الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط ، فالسعودية وإيران اللتان تحتلان المرتبتين الأولى والثانية بين مصدري النفط في العالم، تفرضان سيطرة مشددة على صناعتهما النفطية من خلال شركات تملكها الدولة من دون مشاركة أجنبية ذات شأن، وهو الحال أيضا بالنسبة إلى معظم دول منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

واكد عبدالجبار الحلفي رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز دراسات الخليج العربي ان هذه الصيغة تعد أخطر اجراء تتخذه وزارة النفط ، ذلك ان هذا الالتزام يمنح الشركة الاجنبية فرصة لايجاد صيغ قانونية ومالية معقدة يسطرها قانونيون مختصون يمكن تأويلها باشكال مختلفة لمصلحة الشركات الاجنبية ، فضلا عن تقييد الحكومة بشروط اقتصادية لايمكن تغييرها طوال عقود مقبلة ، مستدلا على ذلك بمعاناة نيجيريا من تللك العقود.

وقال مختصون في مجال النفط ان الشروط التي تتحكم بـ"اتفاقات المشاركة في الانتاج" في مسودة مشروع (قانون النفط) شروط سخية تسمح بتثبيتها لمدة لا تقل عن ٣٠ عاماً. ويبدو انها تسمح لشركات النفط العالمية، بعد ان تسترجع ما انفقته على تطوير الحقل النفطي ان تحتفظ بـ ٢٠٪ من الارباح يمكن تحويلها الى خارج العراق من دون اية قيود ، فيما يذهب المتبقي الى الحكومة. مؤكدين انها نسبة عالية جداً بالمقارنة مع النسبة المعتادة في بلدان اكثر استقراراً حيث تبلغ ١٠٪ في العادة. وخلال مدة استعادة الشركات الأجنبية اكلافها، ستتمكن على وفق هذه الاتفاقات من جني ٦٠- ٧٠ ٪ من العائدات النفطية، بينما تبلغ النسبة المعتادة حوالي ٤٠٪. ولفتوا الى ان الخطورة تكمن في ان تكاليف إنتاج البرميل الواحد من النفط العراقي بحدود دولارٍ واحد ، بينما يُباع برميل النفط بأكثر من ٥٠ دولاراً حاليا. وبذلك قد يخسر العراق حوالي ١٩٤ مليار دولار من أرباح نفطه مصلحة الشركات الأجنبية بحسب قول امجد صبحي الباحث في مركز الدراسات الاقتصادية، بخاصة ان عمل شركة النفط الوطنية العراقية كما يتضح من خلال مسودة القانون سيقتصر على الحقول المنتجة ، فيما ستناط مهمة استثمار بقية الحقول المكتشفة ، وغير المطورة أو المطورة جزئيا وعددها ٦٣ حقلاً بالشركات الأجنبية. وهذا سيؤدي إلى هيمنة أجنبية تكاد تكون مطلقة على كل مناطق الحقول النفطية العراقية ، ما يجعل العراق دولة ضعيفة ، ومستقبلها مرهوناً بقبضة الاحتكارات، فضلا عن منح الشركات الاجنبية الحق في وضع اليد على المخزون النفطي العراقي ، والتلاعب به عبر اساليبها المعروفة ، بحسب ماقاله رئيس اتحاد نقابات النفط في العراق حسن جمعة الى ذلك قال وزير النفط حسين الشهرستاني ان الوزارة خصصت٢٧ حقلا نفطيا بينها حقول عملاقة الى جانب المناطق المحيطة بها لشركة النفط الوطنية العراقية. ويمكن للشركة التعاون مع شركات أخرى لزيادة الانتاج من تلك الحقول ، موضحا ان الحقول الرئيسة المقرر تطويرها ستكون الحقول النفطية المنتجة بالفعل مثل حقول مجنون والقرنة والزبير وشمال الرميلة وجنوبها وحقل نفط شرقي بغداد."

وكانت ندوة خصصت لمناقشة مسودة القانون عقدت في العاصمة الاردنية عمان منتصف الشهر الماضي حضرها نحو خمسين خبيرا نفطيا باختصاصات فنية و قانونية و اقتصادية ،خلصت الى إن هناك عجالة ملحوظة في إصدار القانون في الوقت الحاضر، وفضلت التريث لحين الانتهاء من التعديلات المرتقبة على الدستور .

واشارت الى ان ثمة خللاً واضحاً في تركيبة المجلس الاتحادي للنفط و الغاز ومكتب الاستشاريين المستقلين ، ما يدعو الى تلافيه لضمان كفاءة الأداء و الشفافية و المهنية العالية ، كما وجدت حاجة قائمة لإصدار قانون خاص بالقطاع التحويلي و الخدمي لغرض معالجة الاختناقات الحالية و المستمرة التي يعانيها المجتمع.

واكدت اهمية اعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة للهيئة الإقليمية بغية توازنها مع الصلاحيات الاتحادية ووضع الضوابط لضمان الالتزام بالخطة الاتحادية و وحدة القرار لسد الطريق على الشركات الأجنبية المتنافسة لاختراق الصف الوطني ، فضلا عن ضرورة استناد جميع الخطط الاتحادية المعدة من وزارة النفط إلى دراسات فنية اقتصادية رصينة لغرض رفع الطاقة الإنتاجية تدريجيا ابتداء بتأهيل الحقول المنتجة الحالية بالجهد الوطني، يتبعها تطوير الحقول المكتشفة العملاقة غير المطورة أو المنتجة جزئيا وجدولة أولوياتها حسب سعاتها و كلف تطويرها بصرف النظر عن موقعها الجغرافي من خلال عقود خدمات وإدارة مع الشركات ذات الكفاءة و القدرة الفنية، وتجنب الدخول بعقود طويلة الأمد مع الشركات الأجنبية .

النفط تناقش مشاكل المنتجات النفطية في كركوك

كركوك /المدى

عقدت لجنة النفط والصناعة والمعادن المنبثقة عن مجلس محافظة كركوك اجتماعها الإسبوعي برئاسة السيد ريبوار طالباني رئيس اللجنة وكالة وذلك صباح يوم الإثنين ٢٦-٢٠٠٧/٣ وبحضور اعضاء اللجنة السيد جمال مولود والسيد فؤاد كوخا حسين فضلا عن ممثلين عن مؤسسة القلعة للعلاقات العامة ومنظمة مشروع دعم الحكومة المحلية.

وناقشت اللجنة اهم القضايا التي تخص واقع النفط في كركوك ومشاكل المواطنين بخصوص المشتقات النفطية حيث ناقشت المشروع الإستراتيجي في انشاء مصفى عملاق في كركوك ومتابعتها مع وزراة النفط العراقي كذلك ناقشت اللجنة قانون النفط والغاز العراقي اضافة الى قانون الإستثمار في مجال الصناعات وتكرير النفط. هذا وناقشت اللجنة عدة قضايا منها مشاكل فقدان وسرقة القسائم الموزعة من المشتقات النفطية على المواطنين ومتابعة تجهيز المولدات الأهلية بزيت الغاز (كاز) ووضع آلية لمتابعة محطات التعبئة الأهلية للمنتج (البنزين).

فضلا عن القضايا التي تخص واقع الصناعة في كركوك ودورها في النهوض بإقتصاد كركوك حيث ناقشت اللجنة الكتب الرسمية الصادرة من وزراة الصناعة بخصوص الإستثمار في القطاع الصناعي وخاصة اعادة تأهيل معمل سمنت كركوك.

ولدراسة الأمور المتعلقة بأنابيب نقل النفط والمشاكل والمعوقات التي تواجهها قرر الحضور استضافة مدير شركة بازيان التي تقوم بنقل المنتجات النفطية من مصفى بيجي الى مصفى كركوك في اجتماعات اللجنة القادمة وذلك للوقوف على معوقات ومشاكل نقل المنتج.

واتفق الحضور على تكثيف جهودها في القيام بزيارات ميدانية الى الدوائر الحكومية التي تقع ضمن اختصاصها في القيام بدورها الرقابي عليها فضلا عن الإطلاع عن كثب على اهم التطورات التي تشهدها تلك الدوائر والمشاكل التي تعانيها من اجل وضع حلول مناسبة لها وازالة اية عوائق تواجهها في عملها وقررت اللجنة القيام بزيارة الى شركة توزيع المنتجات النفطية لمناقشة توزيع قناني الغاز على المواطنين وإعداد قائمة بأسماء المولدات الأهلية وسعة تجهيزها ووضع آلية جديدة للمولدات الأهلية لتزويد المواطنين بالكهرباء بالإعتماد على فترات زمنية محددة بالساعات واعادة النظر بالآية القديمة والتخطيط والتحضير لتزويد الفلاحين بالكازوايل مع اقتراب فصل الصيف لمساعدة الفلاح في الزراعة في الموسم الزراعي الصيفي.

وحول مشاكل ملاكات شركة حفر الآبار النفطية وبغية ايجاد حلول لها قررت اللجنة تضييف مدير الشركة في اجتماع موسع مع لجنة النفط والمعادن ولجنة التعيينات المنبثقتين عن مجلس محافظة كركوك.

وحول وضع آلية للتنسيق بين لجنة النفط والصناعة والمعادن مع المحافظة قررت اللجنة عقد اجتماع مع محافظ كركوك لوضع هذه الآلية ولمناقشة مشاكل القطاعات التي تقع ضمن مسؤولية اللجنة.

الشركات الصينية الحكومية
تدخل سباق البحث عن الاستثمار في حقول النفط العراقية

المدى/وكالات

تحفز احتياطات النفط الهائلة في العراق شركات النفط العالمية على التسابق للاستثمار وذلك في ظل قانون النفط الجديد الذي من المتوقع أن يصادق عليه مجلس النواب في شهر تموز- يوليو المقبل.

ولا تقل الشركات الصينية الحكومية رغبة عن الشركات الغربية في هذا المضمار، فبرغم أن الصين بقيت بعيدة عن مجريات الأحداث في العراق خلال السنوات الأربع الماضية، فان حاجة اقتصادها المتنامي إلى الطاقة سيحفزها لتكون من أوائل الشركات الأجنبية التي تبحث عن الاستثمار في حقول النفط العراقية.

ما يعزز هذا الاعتقاد هو ما حدث في شهر تشرين أول - أكتوبر الماضي، عندما قامت شركة الصين الوطنية للبترول بإعادة التفاوض مع الحكومة العراقية حول عقد تبلغ قيمته ملياراً ومئتي مليون دولار، سبق أن وقعته عام ١٩٩٧ لتطوير حقل الأحدب في الكوت.

كما تتفاوض شركة صينية أخرى مع إحدى شركات النفط الغربية لإرسال عمال صينيين إلى العراق، كما قال أحد مديري شركة غربية، والذي رفض الكشف عن اسمه لوكالة أسوشيتيد برس أو إعطاءها المزيد من التفاصيل بسبب حساسية المعلومات.

فيما أكد مسؤولون من شركة النفط الصينية الوطنية للبترول وشركة النفط الصينية الوطنية للاستثمار في الخارج، أن لا نية للصين في العمل داخل العراق حاليا، كما رفضوا التحدث عن أي مشاريع مستقبلية، وذلك في اتصال هاتفي مع الأسوشيتيد برس.

يقول شريف غالب الخبير البارز في مركز أبحاث الطاقة في نيويورك، إن شركات النفط الصينية تعمل في إيران والسودان برغم كل التهديدات الموجهة لهاتين الدولتين بفرض المقاطعة الاقتصادية عليها، ولكنه لا يعتقد أن الصينيين سيجازفون بحياة عمالهم في العراق.

ويعلق كونراد غيرير رئيس شركة سويسرية مختصة بأبحاث النفط على استعداد القوات البريطانية لمغادرة المحافظات الجنوبية وتسليم الملف الأمني بيد العراقيين قائلا: الله وحده يعلم ما الذي تبقى في حقول النفط الجنوبية، ولكن مهما كان حجمه فنحن بحاجة ماسة إليه برغم وجود اللصوص وعصابات التهريب، إنه كابوس حقيقي.

وحاليا يقول تقرير الأسوشيتيد برس، لم يتبق مكان آمن للاستثمار داخل العراق سوى المحافظات الشمالية الثلاث، حيث توجد حاليا ٥ شركات نفطية غربية من بينها شركة نرويجية وأخرى كندية، وعدت حكومة إقليم كردستان بإنتاج مليون برميل يوميا خلال السنوات الخمس القادمة.

وتبقى احتياطات العراق النفطية حلما يداعب خيال جميع شركات النفط في العالم، حيث يؤكد فرانك فيراسترو المحلل في مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية في واشنطن، إن الاحتياطي المعلن للعراق والبالغ ١١٥ مليار برميل، ليس رقما نهائيا، فالفجوة التكنولوجية في العراق للعقدين الأخيرين لم تمكن الحكومة من استكمال اكتشافاتها النفطية، والتي قدرها فيراسترو بضعفي الرقم المعلن حاليا!!

انتقادات أمريكية
لاحجام العراق عن انفاق أموال إعادة الإعمار

واشنطن (رويترز) - قال مسؤول أمريكي كبير إن الحكومة العراقية أرجأت التعامل مع نحو ١٢,٥ مليار دولار من أموال اعادة الاعمار من ميزانيتها لعام ٢٠٠٦ لافتقارها لوسائل والخبرة لانفاق تلك الاموال.

ومع تصاعد الضغوط في الكونجرس الامريكي اقتصادية لتخفيض التمويل الامريكي للعراق أعرب ديفيد ساترفيلد المنسق الخاص بالعراق بوزارة الخارجية الامريكية في افادة أمام المشرعين يوم الثلاثاء عن قلقه من عدم تمكن بلد غني بالنفط مثل العراق من انفاق ١٢,٥ مليار دولار من أمواله الخاصة المخصصة لاعادة الاعمار.

وأضاف أن العراق لم ينفق الاموال لافتقاره "للقدرة" على تنفيذ ميزانيته غير أنه قال إن طلبا قدم مؤخرا للكونجرس الامريكي لتخصيص مبلغ أربعة مليارات دولار اضافية سيسهم في معالجة هذه المشكلة.

تجار: سماسرة شحن يبحثون عن سفن لنقل قمح أمريكي للعراق

بغداد / وكالات

قال تجار اوروبيون وامريكيون ان سمسار شحن يبحث حالياً عن حاويات كبيرة لنقل قمح امريكي الى العراق والمطلوب نقل شحنة تضم ٥٠ الف طن من موانئ خليج المكسيك في تكساس بين الاول والعاشر من نيسان اضافة الى شحنة ثانية تضم ٥٠ الف طن ايضاً بين ١٥ و٢٥ نيسان وستكون مواعيد الشحن متوافقة مع آخر مناقصة عراقية دولية لشراء القمح يوم ١٦ شباط والتي حددت الشحن لكمية ١٠٠ الف طن من القمح

الامريكي الصلب وقال تاجر حبوب اوروبي "ليس من الواضح ما اذا كانت تلك صفقة قديمة تجري معالجتها ام انها صفقة شراء جديدة تسليم ظهر السفينة" وقال تاجر امريكي "توجد مناقصة محتملة لشحن ١٠٠الف طن لكننا لا نعرف ما اذا كانت بخصوص قمح اشتروه بالفعل ام انه شيء جديد" واشترى العراق ٨٩٨ الف طن من القمح الامريكي في العام التسويقي الذي بدأ اول حزيران وافادت بيانات لوزارة الزراعة انه لم يشحن بعد ٢٥٠ الف طن.

تزايد نشاط المصارف والشركات المساهمة

بغداد / المدى

كان من المتوقع ان يتزايد نشاط المصارف والشركات المساهمة الخاصة في ظل الاجواء الملائمة التي باتت تتبلور بصورة تدريجية لدعم توجهات الاستثمار وتنشيط الاقتصاد وتقديم بعض اوجه الدعم للقطاع الخاص، فقد اصدر مصرف الخليج بيانٍ عن مركزه المالي ونتائج اعماله لعام ٢٠٠٦ محققاً ارباح دفترية مقدارها مليار و ٦٣٧ مليون دينار قبل الاستقطاعات الضريبية والاحتياطات والتخصيصات، علماً بان رأسمال المصرف يبلغ ٢٢ مليار دينار فيما دعت شركة مدينة العاب الكرخ السياحية مساهميها لحضور الاجتماع السنوي بتاريخ ١٦ نيسان بمقر الشركة لمناقشة جدول اعمال يهدف لاجراء التطويرات.

ومن جانب اخر بدات الشركة العراقية لانتاج وتسويق المنتجات الزراعية بتوزيع ارباح عام ٢٠٠٥ وبنسبة ٢٥٪ فيما دعا فندق بابل مساهيمه لحضور الاجتماع الاستثنائي بتاريخ ٨ نيسان الحالي لغرض مناقشة زيادة رأس المال وفقاً للمادة ٥٥/ ثانياً (رسملة).